

Distr.
GENERALTD/B/55/9
1 October 2008ARABIC
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخامسة والخمسون

جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

اختصاصات اجتماعات الخبراء الأحادية والمتعددة السنوات*

المحتويات

الصفحة

٢	الجزء الأول - اختصاصات اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات
٢	أولاً - تيسير النقل والتجارة.....
٤	ثانياً - الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي
٦	ثالثاً - سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.....
٩	رابعاً - السلع الأساسية والتنمية.....
١١	خامساً - الاستثمار من أجل التنمية
١٣	سادساً - التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي
١٥	الجزء الثاني - ملاحظات إيضاحية فيما يخص اجتماعات الخبراء التي تُعقد لسنة واحدة
١٥	أولاً - إدماج المنظور الجنساني في السياسة والتجارة.....
١٥	ثانياً - التجارة وتغيّر المناخ: فرص وتحديات التجارة والاستثمار في إطار آلية التنمية النظيفة ...

* هذه الاختصاصات التي أُقر بعضها من قبل مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الرابعة والأربعين المعقودة في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وبعضها الآخر من قبل المكتب الموسّع للمجلس في الاجتماعين المعقودين في ٢٩ آب/أغسطس و٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قد أُقرّت بأكملها من قبل المجلس في الجلسة العامة الختامية لدورته الخامسة والخمسين وطلب تعميمها كوثيقة رسمية من وثائق الدورة.

الجزء الأول

اختصاصات اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات

أولاً - تيسير النقل والتجارة^(١)

ألف - الأهداف

١ - سيتناول اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، وفقاً للفقرات ١٠٧ و ١٦٤-١٦٨ من اتفاق أكر، قضايا لوجستيات التجارة في البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة. وتشير عبارة "الوجستيات التجارية" هنا إلى جميع الخدمات والإجراءات اللازمة لنقل السلع على امتداد سلاسل الإمدادات العالمية. ويهدف اجتماع الخبراء المتعدد السنوات إلى إجراء مناقشات تتداخل فيها قضايا التجارة والاستثمار والخدمات وجوانب المساعدة التقنية بناء القدرات، وتتناول كيفية تفاعل هذه القضايا مع تدابير تيسير التجارة والنقل. وتحقيقاً لذلك، سيدعو اجتماع الخبراء المتعدد السنوات مختلف وحدات الأونكتاد إلى الإسهام بخبرتها المحددة في مناقشة مسألة تيسير النقل والتجارة مناقشة متسقة. وسيكون الهدف النهائي لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات هو تحديد الإجراءات السياسية على أساس أفضل الممارسات، بما فيها مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لضمان اتخاذ تدابير فعالة في مجال تيسير التجارة، وتأمين خدمات نقل فعالة تدعم وتعزز قدرة البلدان النامية على المنافسة التجارية.

باء - القضايا المواضيعية

٢ - سيتناول اجتماع الخبراء المتعدد السنوات قضايا تيسير النقل والتجارة بصورة متكاملة وسيُنظر في المواضيع التالية:

(أ) التدابير والإجراءات اللازمة لزيادة مساهمة الاستثمار، لا سيما استثمار القطاع الخاص، إلى أقصى حد في تيسير التجارة، مع التركيز بشكل خاص على تأثيراته في شبكات النقل الدولية وعلى فعالية خدمات النقل ومساهمتها في تيسير التجارة. وسيتناول الاجتماع أيضاً مسألة استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في اللوجستيات وتيسير التجارة وأمن سلسلة الإمدادات (جميع الدورات)؛

(ب) أفضل الممارسات اللازمة لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإنشاء البنية الأساسية. فعدم كفاية البنية الأساسية وسوء حالة صيانتها هما من أكبر الحواجز التي تعترض النقل والترابط بفعالية. ومن خلال العمل مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص، يمكن للحكومات البلدان النامية جلب رؤوس الأموال للاستثمار في البنى الأساسية والتشجيع على تحسين وتنسيق تخطيط البنى الأساسية (السنة الثانية)؛

(١) أقرها مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الرابعة والأربعين المعقودة في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

(ج) التحديات الناشئة التي تؤثر في تكاليف النقل والترابط: لا سيما تأثير ارتفاع أسعار الوقود وأجور الشحن، وتغير المناخ، ومقتضيات أمن سلسلة الإمدادات من أجل الحصول على خدمات نقل دولية مستدامة وفعالة من حيث التكاليف - خاصة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزيرية الصغيرة - وتحسين البنية الأساسية للمرور العابر والنقل والخدمات المقترنة بذلك في بلدان المرور العابر النامية (السنة الأولى، مع متابعة في السنة الثالثة)؛

(د) الإطار التنظيمي والقانوني لتيسير النقل والتجارة، إضافة إلى التنفيذ الفعال للقواعد والمعايير المتفق عليها (السنة الأولى، مع متابعة في السنة الثالثة)؛

(هـ) مساهمة الأونكتاد في التنفيذ الفعال لتدابير تيسير التجارة في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة، بما فيها الالتزامات الناشئة عن مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة (في أقرب وقت مناسب وبحسب التقدم المحرز في جولة الدوحة)؛

(و) دعم عملية تنفيذ برنامج عمل ألما - آتا، بما في ذلك تحليل الاختناقات بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والحلول المناسبة الممكنة لمعالجة تلك الاختناقات، بما في ذلك أفضل الممارسات في إنشاء البنى الأساسية للنقل واستعمالها، واعتماد معايير مشتركة، في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية (الستتان الثانية والرابعة).

جيم - النتائج المتوقعة

٣- إجمالاً، ينبغي لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تيسير النقل والتجارة أن يساعد البلدان النامية على زيادة قدرتها التنافسية التجارية وذلك بخفض تكاليف المعاملات والنقل وتحسين ترابط النقل. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تدعيم البنية الأساسية للمرور العابر والنقل، وتشجيع تيسير التجارة، وتعزيز الإطار القانوني. وبناء عليه، من المتوقع أن يساهم اجتماع الخبراء في تقديم مقترحات محددة واقتراح حلول عملية لإصلاح وتحسين بني النقل الأساسية وعملياته، فضلاً عن الإجراءات عند المعابر الحدودية والموانئ.

دال - الشبكات

٤- سيستفيد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات من الشبكات الراسخة في مجال تيسير النقل والمرور العابر والتجارة وسيعززها إلى حد أكبر. وستجمع الشبكات المشاركين من اجتماعات الخبراء السابقة، بمن فيهم واضعو السياسات وممثلو الصناعات، مثل هيئات الموانئ، ومتعهدي الموانئ والمحطات، وخطوط النقل البحري، ومتعهدي النقل البري والنقل بالسكك الحديدية، ورابطات وكلاء الشحن، والروابط الدولية لمؤسسات الأعمال ذات الصلة بالتجارة. ومن المتوقع أن يشارك في هذه الشبكات المنظمات الدولية المختصة، مثل أعضاء الشراكة العالمية لتيسير النقل والتجارة والمنظمات المشار إليها في المرفق دال من جولة الدوحة للتنمية "مجموعة تموز/يوليه".

هاء - المشاركون المستهدفون

٥- يشمل المشاركون المستهدفون واضعي السياسات والمسؤولين عن اتخاذ القرارات في وزارات التجارة ووزارات النقل وإدارات الجمارك.

ثانياً - الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي^(٢)

ألف - الأهداف

٦- من الأولويات التي يركز عليها اتفاق أكرأ أهمية قطاع الخدمات والإمكانات التي ينطوي عليها لتحقيق منافع إنمائية. ويعترف الاتفاق بأن اقتصاد الخدمات هو المجال الجديد لتوسيع التجارة وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية، وبأنه قطاع حاسم الأهمية بالنسبة لتقديم الخدمات الأساسية وتعميم الحصول عليها في البلدان النامية، خاصة أقل البلدان نمواً. ومن المهم رسم استراتيجيات وطنية وإقليمية وسياسات تكميلية، إضافة إلى وضع أطر تنظيمية واستحداث مؤسسات بهدف إنشاء قطاعات خدمات قادرة على المنافسة (اتفاق أكرأ، الفقرات ٥٥، و٨٠-٨٢ و٩٤). ويرمي اجتماع الخبراء المتعدد السنوات إلى مساعدة البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، طبقاً لاتفاق أكرأ، فضلاً عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على وضع أطر تنظيمية ومؤسسية وآليات تعاونية لدعم تعزيز قدراتها المحلية في مجال الخدمات وكفاءتها وقدرتها التنافسية والتصديرية (الفقرة ٩٤ (ب)).

باء - القضايا الرئيسية

٧- سيستعرض الخبراء، في عملهم، القضايا التالية، مع التركيز تحديداً على خدمات البنية الأساسية (مثل الخدمات المالية، ومنها التأمين؛ وخدمات الاتصالات؛ وخدمات النقل) وروابطها بخدمات الأعمال التجارية والخدمات السياحية:

(أ) الاتجاهات والسمات البارزة للأطر التنظيمية والمؤسسية للخدمات والتنمية والتجارة (جميع الدورات)؛

(ب) فعالية وكفاءة الأطر التنظيمية والمؤسسية وتفاعلها مع قدرات الإمداد، والأهداف غير المتصلة بالتجارة، بما فيها سياسات تعميم الحصول على الخدمات، وتحرير التجارة (السنوات الأولى والثانية والثالثة)؛

(ج) تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال بناء رأس المال البشري ووضع الأطر المؤسسية والتنظيمية، بناء على دراسات حالات إفرادية قطاعية وأخرى خاصة بأساليب التوريد (بما فيها الأسلوب ٤) وعمليات استعراض للسياسات (جميع الدورات)؛

(٢) أُقرت من قبل مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الرابعة والأربعين المعقودة في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

- (د) آليات تعاونية للأطر المؤسسية والتنظيمية، بما في ذلك في القطاعين الخاص والعام وعلى مستويي العلاقات بين بلدان الجنوب من جهة وبين بلدان الشمال والجنوب من جهة أخرى (السنة الثانية)؛
- (هـ) اتفاقات التجارة والأطر التنظيمية والمؤسسية، والحوافز التنظيمية التي تعترض الصادرات (السنتان الثانية والثالثة)؛
- (و) تقدير أثر العناصر السابقة في التنمية وتحديد الحلول العملية والخيارات وبرامج بناء القدرات والمبادئ التوجيهية/القوائم المرجعية لأفضل الممارسات لصالح واضعي السياسات وهيئات التنظيم (السنة الرابعة).
- ٨- وعند استعراض القضايا المشار إليها أعلاه، يجب التشديد بصفة خاصة على الوضع في أفريقيا وأقل البلدان نمواً.

جيم - النتائج

- ٩- إن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، باعتباره محفلاً أو مركزاً للتشبيك المواضيعي أو التقني، سيساهم في إيجاد مجتمع خبراء من الدرجة الأولى في مجال الخدمات والتنمية والتجارة (بمن فيهم واضعو السياسات والمفاوضون التجاريون وهيئات التنظيم وتحالفات صناعات الخدمات ومؤسسات البحث والمجتمع المدني). وبشكل أعم، سيساهم الاجتماع في تحقيق ما يلي: (أ) تعزيز الفهم والقاعدة المعرفية على صعيد العالم بالاستناد إلى تحليلات رائدة للسياسات واللوائح التنظيمية والمؤسسات الوطنية والدولية وتبادل أفضل الممارسات واستغلالها في تسخير قطاع الخدمات وتجارة الخدمات من أجل التنمية وجنى فوائد العولمة؛ (ب) دعم واضعي السياسات وهيئات التنظيم في مجال تحسين النتائج التنظيمية والمؤسسية وتقليل مخاطر حدوث فشل تنظيمي، مع القيام في الوقت ذاته بتحقيق أولويات السياسة على الصعيد المحلي؛ (ج) زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية والمفاوضات التجارية في مجال الخدمات على الصعيدين العالمي والإقليمي - بما في ذلك بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب؛ (د) بناء توافق الآراء وتيسير التعاون الدولي؛ (هـ) تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والعديد منها أهداف تتعلق بالخدمات؛ (و) تحديد المجالات التي تتطلب تعميق البحث والتحليل وإنشاء شبكة محدّدة تضم المؤسسات البحثية التي تركز على القضايا ذات الصلة بتطوير الخدمات والتجارة والأطر التنظيمية والمؤسسية ذات الصلة؛ (ز) إصدار منشورات، ونشر البحوث والتحليل، بما في ذلك عبر الشبكة العنكبوتية.

دال - الجمهور المستهدف

- ١٠- يشمل الجمهور المستهدف واضعي السياسات وهيئات التنظيم في مجال الخدمات، والمفاوضين التجاريين، ومؤسسات البحوث، والمجتمع المدني، وتحالفات صناعات الخدمات، والقطاع الخاص.

ثالثاً - سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار^(٣)

ألف - الأهداف

١١ - سيسعى اجتماع الخبراء المتعدد السنوات إلى تحديد السياسات وأفضل الممارسات في التشجيع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، وفقاً لاتفاق أكرا، إضافة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وعلى زيادة القدرة التنافسية الدولية لهذه المؤسسات. وسيشمل ذلك تحديد تدابير الدعم الوطنية والدولية والممارسات السليمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتدويلها. وسيستعرض اجتماع الخبراء المتعدد السنوات سياسات تعزيز تنظيم المشاريع، بما في ذلك المعرفة والقدرات والمهارات والسلوكيات. كما أنه سيركز على تحسين النظام المؤسسي لتقديم خدمات فعالة لتطوير مؤسسات الأعمال التجارية. وسيحلل الاجتماع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تبتكر وتتدوّل، والسياسات والتدابير التي يمتثل أن تشجع نمو تلك المؤسسات وروابطها بالشركات المحلية والأجنبية الكبرى (اتفاق أكرا، الفقرتان ١٥٤ و ١٥٥).

١٢ - ويهدف اجتماع الخبراء المتعدد السنوات أيضاً إلى إبراز الدروس المستفادة من التجارب الناجحة (وغير الناجحة) المستقاة من دراسات الحالات الإفرادية، لعرض الطرائق الفعالة لتطبيق أنشطة بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار على عملية التنمية، وبيان الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تستفيد من تلك الدروس لتحسين إنتاجية مؤسساتها وقدرتها على الابتكار والتنافس من خلال نقل التكنولوجيا ونشرها وتشجيع الابتكار، مع مراعاة نتائج استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي يجريها الأونكتاد.

باء - القضايا الرئيسية وخطة العمل

١٣ - إن تطوير المشاريع، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، مواضيع متعددة الجوانب والتخصصات. وسيتناول اجتماع الخبراء المتعدد السنوات أربع مجموعات من القضايا السياسية المتداخلة:

(أ) تدابير تشجيع تنظيم المشاريع وإنشاء المؤسسات (بما في ذلك التدابير الوطنية ودون الوطنية)، وهذه ستشمل تدابير من أجل تحقيق ما يلي:

١٤ ' تطوير تنظيم المشاريع قصد وضع رؤية ورسم استراتيجية وإيجاد ثقافة ملائمة لنمو الشركات الصغيرة؛

٢٠ ' تحديد دور المجموعات، والمجمعات الصناعية، للتشجيع على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والنهوض بها؛

(٣) أقرت من قبل مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الرابعة والأربعين المعقودة في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

- ٣٠ تشجيع شفافية الإطار التنظيمي والإداري وتبسيطه من أجل إنشاء المشاريع.
- (ب) استعراض السياسات لتعزيز تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة بين النساء والشباب عن طريق ما يلي:
- ١٠ إذكاء الوعي وتسخير قدرة الشباب والنساء على الإبداع - مثلاً بمنح جوائز للمرأة في قطاع الأعمال وتنظيم أسبوع للشباب من أصحاب المشاريع؛
- ٢٠ تمكين الشباب من أن يصبحوا أصحاب مشاريع (مثلاً بتوفير حوافز للتسويق)؛
- ٣٠ تحديد السياسات والمواقف واللوائح التنظيمية التي تعوق تنظيم النساء والشباب للمشاريع، وتحديد سبل التغلب على هذه العوائق.
- (ج) القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم واندماجها في سلاسل القيمة العالمية، بما في ذلك القضايا ذات الصلة بقدرتها على تلبية طلبات الزبائن في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات. وفي إطار هذا الموضوع، قد يتناول فريق الخبراء ما يلي:
- ١٠ الأدوات والاستراتيجيات اللازمة لتشجيع اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الممارسات التجارية الجيدة والمعايير التقنية والإدارية؛
- ٢٠ الدور الذي يمكن أن تؤديه الروابط التجارية مع كبريات الشركات في النهوض بالمسؤولية الاجتماعية للشركات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا سيما الشركات المتوسطة الحجم؛
- ٣٠ ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بمعاهد البحث والتطوير والمؤسسات التقنية والمهنية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإدماجها في سلاسل القيمة العالمية؛
- ٤٠ النهج المختلفة لتجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والطريقة التي يمكن أن تستخدم بها كأداة لتعزيز الممارسات التجارية المسؤولة والقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- (د) ١٠ كيف يمكن لأنشطة بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بوسائل منها نقل التكنولوجيا، أن تساعد البلدان على تهيئة بيئة قادرة على توليد الثروة والدخل اللازمين للحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي، وماذا يجب على البلدان أن تفعله لمساعدة شركائها على الابتكار والارتقاء بالمستوى التكنولوجي؟
- ٢٠ كيف يمكن لأنشطة بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بوسائل منها نقل التكنولوجيا، أن تساعد على المضي قدماً نحو تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك عن طريق تحسين الإنتاجية الزراعية، وتوفير المياه الصالحة

للشرب والطاقة اللامركزية في المناطق الريفية وغير ذلك من الخدمات، وتضييق الفجوات التكنولوجية، مع التركيز بصفة خاصة على دور النساء والشباب؟

٣٠ كيف ينبغي لواضعي السياسات تخصيص الموارد النادرة لتحقيق الأهداف المتعلقة ببناء القدرات، وما هي القدرات المحددة التي تمثل الأولويات العليا لأي بلد بعينه في مرحلة بعينها من مراحل التنمية؟ وكيف يمكن للتعاون الإنمائي أن يدعم تلك الجهود بفعالية أكبر؟

١٤ - وفيما يتعلق بخطة العمل، يمكن أن يكون الموضوعان (أ) و(د) '١' البندين الرئيسيين في جدول أعمال السنة الأولى، والموضوعان (ب) و(د) '٢' في السنة الثانية، والموضوعان (ج) و(د) '٣' في السنة الثالثة. وسيجري في الجلسة الأخيرة وضع اللمسات النهائية على نتائج اجتماع الخبراء المتعدد السنوات.

جيم - النتائج المتوقعة

١٥ - من المتوقع أن يخلص الخبراء، حسب الاقتضاء، إلى النتائج التالية:

(أ) تبادل الخبرات قصد إرساء أفضل الممارسات، إن أمكن، في مجال تطوير المشاريع والنهوض بتنظيم المشاريع؛

(ب) وضع نقاط مرجعية ومجموعات أدوات لتقييم بيئة أعمال على الصعيد الوطني؛

(ج) وضع توصيات ومبادئ توجيهية في مجال السياسات بشأن تدابير تشجع الابتكار في تنظيم المشاريع، لا سيما بين النساء والشباب؛

(د) تحديد مجموعة من الدروس الرئيسية المستفادة من أجل وضع السياسات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار: العناصر الأساسية لبيئة ملائمة للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ الخيارات السياسية المتاحة لتعلم التكنولوجيا والالحاق بالركب التكنولوجي في البلدان النامية (مع الإشارة بوجه خاص إلى أقل البلدان نمواً)؛ وأفضل الممارسات لتقدير مدى فعالية السياسات الوطنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

(هـ) تعزيز فهم النهج العملية إزاء إدراج العلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجيات التنمية والتعاون الإنمائي.

دال - الخبراء المستهدفون

١٦ - سيؤدي الاجتماع دور المنتدى الرائد بشأن تطوير المشاريع وبناء القدرات في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار. وسيدعى خبراء قطريون من الوزارات، مثل الوزارات المعنية بقضايا التجارة والاستثمار والصناعة والعلوم والتكنولوجيا، وكذلك من القطاع الخاص، كما سيدعى خبراء من مؤسسات الدعم مثل مراكز أميريستيك ومجالس العلم والتكنولوجيا.

رابعاً - السلع الأساسية والتنمية^(٤)

ألف - الهدف

١٧- لا تزال التحديات المتعلقة بالتجارة في السلع الأساسية تمثل قضية رئيسية في القرن الحادي والعشرين. وإذا كان الرواج الحالي للسلع الأساسية قد حسّن وضع السلع الأولية في التجارة العالمية وأنعش الدور الذي يمكن أن تؤديه تجارة السلع الأساسية في المساهمة في النمو الاقتصادي المطّرد وفي الحد من الفقر في الاقتصاد الخاضع للعولمة، فإن الحقائق الرئيسية لاقتصاد السلع الأساسية لا تزال قائمة، بما في ذلك: تقلبات الأسعار في هذا القطاع، وتأثيرها على الدخل الحقيقي؛ وقلة الفوائد الإنمائية المترتبة على إنتاج السلع الأولية والتجارة فيها بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً؛ والصعوبات المستمرة في مجال التنويع وفي الشفافية والمساءلة على جميع المستويات وبالنسبة لجميع المشاركين في قطاع السلع الأساسية. ومن شأن حدوث انتعاش حديد طويل الأجل في الطلب على السلع الأولية وفي قيمة هذه السلع في التجارة العالمية أن يعزز احتمال تمكّن البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من تحقيق مكاسب كافية من التجارة في السلع الأساسية للتخفيف من قيود التمويل، وأن يسمح لهذه البلدان بإطلاق اقتصاداتها في مسار نمو مطّرد تحقق فيه زيادة في الدخل والتنويع والحد من الفقر. وهذه التوقعات تطرح فرصاً وتحديات أمام التجارة والتنمية، كما تطرح الحاجة إلى استجابات سياساتية ملائمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية (اتفاق أكرا، الفقرتان ٥٠ و ٧٨).

١٨- وفي هذا السياق، كُلف مجلس التجارة والتنمية، بموجب الفقرة ٢٠٨ من اتفاق أكرا، بأن يعقد اجتماع خبراء متعدد السنوات بشأن السلع الأساسية. ويتمثل الهدف من هذا الاجتماع في تمكين البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وفقاً لاتفاق أكرا (انظر الفقرة ١٠)، من استغلال المكاسب الإنمائية المترتبة على الرواج الحالي في أسعار السلع الأساسية، والتصدي لتحديات التجارة والتنمية المتصلة بالاعتماد على السلع الأساسية، والحصول على فوائد متزايدة من التكامل العالمي للأسواق وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية (الفقرات ٧٧ و ٩٢ و ٢٠٨).

باء - القضايا الرئيسية

١٩- سوف يقوم اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بما يلي:

(أ) رصد التطورات والتحديات في أسواق السلع الأساسية، مع إيلاء الاهتمام الواجب لجميع قطاعات السلع الأساسية (اتفاق أكرا، الفقرة ٩١) (جميع الدورات)؛

(٤) أقرت الاختصاصات في اجتماع المكتب الموسع المعقود في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

الدورة الأولى

(ب) دراسة التجارب الناجحة والنظر في سبل إدماج سياسات السلع الأساسية في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر، بما في ذلك بذل جهود على جميع المستويات وبالنسبة لجميع المشاركين في قطاع السلع الأساسية لتحسين الشفافية والمساءلة (اتفاق أكرا، الفقرة ٩٣)؛

(ج) استعراض وتحديد ما تحتاج إليه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من تدابير ودعم لكي تستفيد على نحو فعال من الفرص التي يتيحها ارتفاع أسعار السلع الأساسية حالياً للبدء في عملية تحقيق نمو اقتصادي مطّرد، وما تحتاج إليه البلدان النامية المستوردة للسلع الأساسية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، لمواجهة الآثار الضارة المترتبة على الرواج الحالي للسلع الأساسية (اتفاق أكرا، الفقرة ٩٣)؛

الدورة الثانية

(د) استعراض وتحديد الفرص المتاحة لتنويع مصفوفة الطاقة، بما في ذلك أنواع الطاقة المتجددة، مع إدراك حاجة البلدان إلى ضمان إقامة توازن سليم بين الأمن الغذائي وشواغل الطاقة (اتفاق أكرا، الفقرتان ٩١ و ٩٨)؛

(هـ) تحديد الكيفية التي يمكن بها استخدام السياسات والأدوات ذات الصلة بالتجارة من أجل حل مشاكل السلع الأساسية (اتفاق أكرا، الفقرة ٩٣)؛

(و) تحديد السياسات الاستثمارية والمالية المتعلقة بالحصول على الموارد المالية اللازمة للتنمية المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك ما يتعلق بالحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية، والمعونة من أجل التجارة، وغير ذلك من الإمكانيات (اتفاق أكرا، الفقرة ٩٣)؛

الدورة الثالثة

(ز) استعراض وتحديد إجراءات السياسة العامة الرامية إلى التخفيف من تأثير التقلب الشديد للأسعار ومستويات الدخل على البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، وتيسير تحقيق قيمة مضافة وزيادة المشاركة في سلاسل قيم السلع الأساسية من قبل البلدان المنتجة لهذه السلع (اتفاق أكرا، الفقرة ٩٣)؛

(ح) تحديد النهج الابتكارية لحل المشاكل المتصلة بالسلع الأساسية على أساس إقامة شراكات فعّالة بين أصحاب مصلحة متعددين (اتفاق أكرا، الفقرة ٩٣)؛

الدورة الرابعة

(ط) استعراض وتقييم الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك صغار منتجي السلع الأساسية، في الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات المتصلة بالسلع الأساسية وتعزيز المكاسب الإنمائية الناشئة عن إنتاج وتجارة السلع الأساسية (اتفاق أكرا، الفقرة ٩٣)؛

٢٠- ولدى الاضطلاع بهذا العمل في إطار اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، سيُجرى تنسيق مناسب، في إطار ولاية الأونكتاد، مع الجهات الدولية والإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الهيئات الدولية المعنية بالسلع الأساسية والنشطة بالفعل في هذا المجال.

جيم - النتائج

٢١- سيكون اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية بمثابة منتدى لتقاسم التجارب القطرية فيما يتعلق بالاستفادة من المكاسب الإنمائية الناشئة عن طفرة أسعار السلع الأساسية وضمان تحقيق هذه المكاسب، وكذلك لدراسة المعلومات من أجل مساعدة البلدان في التصدي للتحديات القائمة منذ أمد بعيد والمتمثلة في الاعتماد على السلع الأساسية، بما في ذلك تدليل الصعوبات في مجال التنوع، مع إيلاء اهتمام محدد للقضايا من (أ) إلى (ح) أعلاه. وسوف يطرح الاجتماع الدروس المستفادة من تلك التجارب ويحدد، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢٠٧ من اتفاق أكرا، "خيارات عملية ونتائج قابلة للتنفيذ" من أجل التصدي، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، للفرص والتحديات التي تثيرها القضايا القائمة منذ أمد بعيد والمتمثلة في تجارة السلع الأساسية والتنمية، وضمان تحقيق مكاسب إنمائية من طفرة أسعار السلع الأساسية. وقد تتخذ هذه الخيارات والنتائج شكل "قوائم جرد لأفضل الممارسات والقوائم المرجعية والمبادئ التوجيهية الإرشادية ومجموعات المعايير أو المبادئ والأطر النموذجية (الفقرة ٢٠٧). وسوف يستعرض الاجتماع أيضاً ويقيم المساهمة التي يقدمها الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية في مجال السلع الأساسية (القضية (ط) أعلاه).

دال - الخبراء المستهدفون

٢٢- سوف يكون الاجتماع بمثابة منتدى رائد بشأن العلاقة بين السلع الأساسية والتنمية. وينبغي تسمية الخبراء القطريين من وزارات مثل الوزارات المعنية بالتجارة والزراعة والموارد الطبيعية (مثل المعادن والفلزات والنفط والغاز)، وكذلك من القطاع الخاص، بما في ذلك ممثلون من رابطات أو تعاونيات المنتجين.

خامساً - الاستثمار من أجل التنمية^(٥)

ألف - الهدف

٢٣- إن جعل الاستثمار عاملاً مساهماً في التنمية يظل يمثل تحدياً رئيسياً بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وتشكل السياسات الوطنية والدولية الاستباقية والفعالة والمتسقة والمتسلسلة على نحو متقن عاملاً رئيسياً في التصدي لهذا التحدي. ويتمثل هدف اجتماع الخبراء المتعدد السنوات هذا في مساعدة جميع البلدان النامية - ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة وفقاً لاتفاق أكرا - في تصميم وتنفيذ سياسات فعالة ونشطة من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية (اتفاق أكرا، الفقرة ١٤٦). وبالتعاون مع الكيانات ذات الصلة، ينبغي إيلاء اهتمام أيضاً للكيفية التي يمكن بها للمسؤولية الطوعية للشركات أن تشكل عاملاً إيجابياً بالنسبة للتنمية.

(٥) أقر هذا الموضوع من قبل مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الرابعة والأربعين المعقودة في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وأقرت الاختصاصات في اجتماع المكتب الموسع المعقود في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

باء - القضايا الرئيسية وخطة العمل

٢٤- تتمثل مهمة اجتماع الخبراء المتعدد السنوات في تسليط الضوء على القضايا الرئيسية والناشئة المتصلة بالسياسات الوطنية والدولية المتعلقة بالاستثمار، الخاص والعام على حد سواء، وذلك على النحو التالي:

١- البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية

٢٥- سوف يستعرض اجتماع الخبراء الاتجاهات والسمات البارزة لاتفاقات الاستثمار الدولية التي نُفذت، بما في ذلك إدارة تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة؛ ويحلل القضايا الرئيسية الناشئة؛ كما يحلل الفوائد والتحديات المحددة في اتفاقات الاستثمار الدولية؛ ويُقيّم مدى تأثير اتفاقات الاستثمار الدولية على التنمية.

٢- الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والتنمية: تعزيز القدرات الإنتاجية

٢٦- سوف يُحلّل اجتماع الخبراء التأثير الإنمائي لأنشطة الاستثمار المحلي وكذلك، وبصفة خاصة، الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك التفاعل بين هذين النوعين من الاستثمار. كما سيحلل الاجتماع مسألة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويمكن أيضاً تحليل مدى تأثير هذه الأنشطة على القدرات الإنتاجية في القطاعين الغذائي والزراعي، في جملة قطاعات أخرى. وعلى أساس النظر في دراسات حالات إفرادية، سوف يناقش الاجتماع الكيفية التي يمكن بها للسياسات العامة أن تساعد في ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة للاستثمار الأجنبي والمحلي في مجال الزراعة والإنتاج الغذائي.

٣- الاستثمار العام والتنمية

٢٧- سوف يبحث اجتماع الخبراء مسألة الشراكة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في المجالات التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للتنمية. وسوف ينظر الاجتماع، في جملة أمور أخرى، في الكيفية التي يمكن بها للسياسات المنتهجة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية أن تعزز أوجه التآزر من خلال إقامة الشراكات بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص. وفي هذا السياق، سوف يتيح الاجتماع فرصة لاستكشاف مختلف التجارب القطرية.

٤- عرض مجمل للاجتماعات الثلاثة السابقة

٢٨- سوف يقوم اجتماع الخبراء بتجميع النتائج التي خلصت إليها الاجتماعات الثلاثة السابقة من أجل طرح الدروس التي يمكن استخلاصها من خلال جعل الاستثمار عاملاً مساهماً في التنمية من منظور السياسة العامة، والدور الخاص الذي تؤديه الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٢٩- وسيكون برنامج عمل اجتماع الخبراء المتعدد السنوات على النحو التالي: سيكون الموضوع ١ هو بند جدول الأعمال للدورة الأولى، والموضوع ٢ بند جدول الأعمال للدورة الثانية، والموضوع ٣ بند جدول الأعمال للدورة الثالثة. وستوضع في الدورة الأخيرة للمسات النهائية على نتائج اجتماع الخبراء المتعدد السنوات (الموضوع ٤).

جيم - النتائج المتوقعة

٣٠- سوف ييسر اجتماع الخبراء إجراء تبادل للتجارب في مجال الاستثمار والتنمية. وسوف يستخلص الدروس من هذه التجارب بغية مساعدة البلدان النامية في تحقيق قدر أكبر من الفوائد الناشئة عن الاستثمار.

دال - الخبراء المستهدفون

٣١- سوف يكون اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بمثابة منتدى للخبراء من وزارات التجارة والاستثمار والصناعة والخارجية، وكذلك من وكالات تشجيع الاستثمار، وخبراء الصناعة، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لمناقشة القضايا الرئيسية المتصلة بالاستثمار والتنمية.

سادساً - التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي^(٦)

ألف - الهدف

٣٢- إن اجتماع الخبراء الذي يُعقد على مدى سنتين بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي يهدف إلى ما يلي:

(أ) دراسة التطورات الجارية على صعيد التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي/الأقليمي، وآثارها بالنسبة للاقتصاد العالمي والتنمية الشاملة، ولا سيما تنمية أقل البلدان نمواً وأفريقيا، في إطار عملية العولمة؛

(ب) تحديد وتعزيز تدابير السياسة العامة ضمن إطار التعاون الثلاثي بين الجنوب والجنوب والشمال في مجالات خبرة الأونكتاد (مثل التجارة والاستثمار والعولمة واستراتيجيات التنمية والتكنولوجيا والخدمات اللوجستية) التي تُعزز فعالية التعاون بين بلدان الجنوب من أجل التنمية.

٣٣- وسوف يسترشد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بصفة أساسية بالولاية المتمثلة في "تشجيع ودعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بوسائل تشمل تبادل الخبرات وبناء المؤسسات"، على النحو المنصوص عليه في اتفاق أكرا (الفقرة ٩٧)^(٧). وبالنظر إلى الطابع الشامل لهذا الموضوع، فسوف تتولى جميع شعب الأونكتاد تنظيم وخدمة اجتماع الخبراء هذا الذي يُعقد على مدى سنتين، باعتبار ذلك نشاطاً مشتركاً بين الشعب. وهذه القضايا تندرج جميعها ضمن سياق التعاون الدولي. وينبغي أن يكون التعاون بين بلدان الجنوب مُكملاً للتعاون التجاري والاقتصادي بين الشمال والجنوب من أجل التنمية (اتفاق أكرا، الفقرة ٥٢).

(٦) أُقِرَّ موضوع واحتصاصات اجتماع الخبراء هذا في اجتماع المكتب الموسّع المعقود في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

(٧) ومن الفقرات الأخرى الواردة في اتفاق أكرا وذات الصلة باجتماع الخبراء هذا الفقرات ١٣ و ٢٨ و ٤٣ و ٤٨ و ٥٢ و ٦٦ و ٦٨ و ٩٠ و (و) (ز) (ح) و ٩٧ و ١٠٤ و (د) و ١١٠ و ١٢٩ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٥٨.

باء - القضايا الرئيسية

٣٤- ترد في ما يلي القضايا التي ستناقش في اجتماع الخبراء الذي سيعقد على مدى سنتين:

(أ) السنة الأولى: السمات البارزة لمخططات التكامل الإقليمي والأقاليمي بين بلدان الجنوب، بما في ذلك حالات التعاون الفعال/الابتكاري بين بلدان الجنوب التي تعزز النهج السياسية للتعاون بين الجنوب والشمال من أجل النهوض بالتنمية؛

(ب) السنة الثانية: الدور المعزز للتنمية الذي يؤديه التعاون الثلاثي بين الجنوب والجنوب والشمال، بما في ذلك مخططات التكامل الإقليمي والأقاليمي بين الجنوب والشمال فيما يتعلق بجملة أمور منها التنفيذ الفعال للتعاون بين بلدان الجنوب وتحقيق العولة الشاملة للجميع.

جيم - الخبراء المستهدفون

٣٥- بغية تعزيز إقامة "الشراكات المتعددة الأبعاد فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص" في إطار التعاون بين بلدان الجنوب^(٨)، ستلتزم مشاركة الخبراء من الجهات التالية: (أ) واضعو السياسات الحكومية (مثل وزراء التجارة والمالية والخارجية والتنمية)؛ و(ب) ممارسو المهنة من القطاع الخاص؛ و(ج) الخبراء من مجموعات التكامل الإقليمي، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والمراكز الفكرية والبحثية.

دال - النتائج المتوقعة

٣٦- سوف يحقق الخبراء النتائج التالية عن طريق تقاسم التحليلات والخبرات في الاجتماعات وعبر التفاعل الشبكي فيما بينهم، مع مراعاة الأوضاع المحددة لكل قطر وإقليم:

(أ) وضع قوائم جرد تشمل الأطر المؤسسية والتدابير السياسية الفعالة (بما في ذلك مبادئ توجيهية إرشادية في مجال السياسة العامة لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص) التي من شأنها أن تدعم التكامل الإقليمي/الأقاليمي بين بلدان الجنوب؛

(ب) وضع قوائم جرد تشمل التدابير السياسية في مجال التعاون الثلاثي بين الجنوب والجنوب والشمال التي يمكن أن تُسلط الضوء على النماذج الجديدة للتعاون الإنمائي، بما في ذلك الدور التكميلي الذي يؤديه التعاون الثلاثي في التنفيذ الفعال للتعاون بين الجنوب والجنوب في مجالات/ميادين/ظروف محددة.

٣٧- وسوف تُستخدم الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها في كل اجتماع من اجتماعات الخبراء من أجل تصميم سياسات فعالة للتعاون التقني بين الجنوب والجنوب.

(٨) "ظهور الجنوب الجديد والتجارة بين الجنوب والجنوب كوسيلة للتكامل الإقليمي وفيما بين الأقاليم من أجل التنمية" (موجز اجتماع المائدة المستديرة المواضيعي التفاعلي رقم ٤ الذي جرى في الأونكتاد الثاني عشر، TD/L.408، الفقرة ١٨).

الجزء الثاني

ملاحظات إيضاحية فيما يخص اجتماعات الخبراء التي تُعقد لسنة واحدة^(٩)

أولاً - إدماج المنظور الجنساني في السياسة التجارية

ألف - الأهداف

٣٨ - كثيراً ما يُفترض أن العولمة وتحرير التجارة هما مسألتان محايدتان من حيث نوع الجنس. ونتيجة لذلك، فإن الأولويات الوطنية الخاصة بالسياسات التجارية والمفاوضات التجارية ما فتئت تحدّد دون إجراء أي تحليل جنساني. إلا أن للعولمة وتحرير التجارة آثاراً مختلفة على النساء والرجال بسبب اختلاف قدراتهم على الوصول إلى الموارد الاقتصادية والاجتماعية والتحكّم فيها، وإلى عمليات صنع القرارات والمشاركة. ويهدف إدماج المنظور الجنساني في السياسة التجارية إلى تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة وضمان توزيع الفرص والفوائد الناشئة عن التجارة توزيعاً لا ينطوي على تمييز لجنس دون الآخر.

٣٩ - ويطلب اتفاق أكرّا من الأونكتاد "تعزيز عمله المتعلق بالروابط بين التجارة والأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ومنها الحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين" (الفقرة ٩٦(د)).

باء - النتائج المتوقعة

٤٠ - من المتوقع أن يُسهم اجتماع الخبراء في التوصل إلى فهم أفضل للعوامل التي تسمح للنساء بأن يستفدن من نمو قطاعات اقتصادية معينة من خلال التجارة أو تجعلهن، على العكس من ذلك، غير قادرات على تحقيق أي من الفوائد وبالتالي التخلف عن مواكبة الرجال. ومن شأن هذا الفهم أن يساعد في تصميم سياسات وبرامج تأخذ في الاعتبار الآثار السلبية المحتملة لنوع الجنس بالنسبة لتحرير التجارة وأن يكفل، على العكس من ذلك، أن يؤدي تحرير التجارة إلى المساهمة في تحقيق الرفاه المشترك. وقد أخذ إدماج المنظور الجنساني في السياسات التجارية يحظى باهتمام متزايد في العديد من برامج المساعدة التقنية المتعددة الأطراف مثل برنامج الإطار المتكامل المعزّز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً.

ثانياً - التجارة وتغيّر المناخ: فرص وتحديات التجارة والاستثمار في إطار آلية التنمية النظيفة

ألف - الأهداف

٤١ - إن آلية التنمية النظيفة هي واحدة من "آليات المرونة" الثلاث المحددة في بروتوكول كيوتو والتي يمكن للبلدان المشاركة استخدامها من أجل تحقيق أهدافها المتعلقة بخفض الانبعاثات. وآلية التنمية النظيفة هي الآلية الوحيدة التي تشتمل على البلدان النامية. ويتمثل الغرض منها في تحقيق فوائد لصالح كل من المستثمرين والبلدان

(٩) أقر المكتب الموسّع، في اجتماعه المعقود في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، الموضوعين المخصصين لاجتماعات الخبراء التي تُعقد لسنة واحدة وأحاط علماً بالملاحظات الإيضاحية.

المضيئة عن طريق الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية المضيفة ومن خلال تمكين البلدان المستثمرة من تحقيق أهدافها المتعلقة بتخفيض الانبعاثات بأدنى كلفة ممكنة عبر الاستفادة من تدني الكلفة الحديثة لخفض الانبعاثات في البلدان النامية.

٤٢- ويطلب اتفاق أكر من الأونكتاد أن ينظر، في إطار ولايته ومع تجنب تكرار العمل الذي تقوم به منظمات أخرى، في قضية تغير المناخ في سياق عمله الجاري في مجال مساعدة البلدان النامية في معالجة القضايا المتعلقة بالتجارة والاستثمار ضمن استراتيجيات التنمية (الفقرة ١٠٠). كما يطلب اتفاق أكر من الأونكتاد أن يواصل تقديم الدعم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في معالجة القضايا التي تتفاعل فيها التجارة والبيئة - مثل الوصول إلى الأسواق، والزراعة، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والسلع والخدمات البيئية، والمنتجات المفضلة بيئياً، والمعايير، بما في ذلك القضايا المتعلقة بوضع العلامات الإيكولوجية وتكاليف شهادات الاعتماد - ومتابعة القضايا المتصلة بالتجارة والواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ (اتفاق أكر، الفقرة ١٠١).

باء - النتائج المتوقعة

٤٣- من المتوقع أن يُسهم اجتماع الخبراء في التوصل إلى فهم أفضل لآلية التنمية النظيفة، وكيفية عمل هذه الآلية، وما هي تطبيقات الآلية وما هي الفوائد التي تنشأ عنها بالنسبة للبلدان النامية. وسوف يناقش اجتماع الخبراء الأسباب التي تحد من عدد البلدان النامية القادرة على الاستفادة من هذه الآلية. فالواقع أن أربعة بلدان نامية فقط تستضيف قرابة ٧٥ في المائة من مشاريع آلية التنمية النظيفة. كما سيستكشف اجتماع الخبراء السبل الممكنة لتيسير مشاركة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في آلية التنمية النظيفة كوسيلة للنهوض بتنميتها المستدامة.
